"الحوكمة المتعددة المستويات في الطاقة": تحسين الشفافية والمساءلة في قطاع النفط

نظم التحالف ال<u>#لبناني</u> لحوكمة #الطاقة، بالتعاون مع منظمة "أنشر ما تدفع"، المنتدى السنوي الثالث بعنوان "#الحوكمة المتعددة المستويات وممارسات الشراكة في قطاع الطاقة".

وتحدث منسق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى "انشر ما تدفع" بيار سعادة فأشار الى "أهداف المنظمة ومنها أهمية شفافية العقود، مراقبة توزيع الإيرادات، التأثير البيئي والاجتماعي للعمليات الاستخراجية، الفضاء المدني، مشاركة الشباب والمرأة والتحول الطاقوي لمواكبة كل التغييرات في القطاع"، لافتا الى أن "أنشر ما تدفع ساهمت بإنشاء وإطلاق مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية". وأكد أن "دعم إنشاء التحالفات منطلق من إيماننا بالعمل الجماعي الذي له تأثير على السياسات وأصحاب القرار من خلال تضافر جهود جمعيات عدة على كل الصعد الدولية والإقليمية والمحلية".

ولفتت المنسقة الوطنية "التحالف اللبناني لحوكمة الطاقة" جينا تلج الى أن "أهداف التحالف خلال هذه الفترة كانت تعزيز الحوكمة وتحسين الشفافية والمساءلة في قطاع النفط والغاز من خلال تمكين وتطوير القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني اللبناني ودعمها بالمبادرات المحلية والعالمية مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، والتي أنجزت هذه السنة انتخابات عن ممثلي المجتمع المدني في مجلس أصحاب المصلحة الذين سيتابعون انضمام لبنان رسميا الى هذه المبادرة".

وتخللت اليوم الأول ثلاث جلسات. الأولى بعنوان "خطوة متعددي أصحاب المصلحة"، شدد فيها المتحدثون على "الحفاظ على قطاع شفاف وخاضع للمحاسبة مع الحرص على الانفتاح على كل أصحاب المصلحة المولجين بإدارة القطاع"، واكدوا أهمية "تعزيز الحوكمة وتحسين الشفافية والمساعلة في القطاع والتتمية المستدامة من خلال تتمية قدرات المجتمع المدني"، مطالبين "المبادرات المحلية بالتشديد على متابعة تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وتعيين ممثلى الدولة للاطلاع على المسار الإنتاجي، والتشديد ايضا على متابعة تطبيق قانون دعم الشفافية في قطاع البترول".

أما الجلسة الثانية فكانت بعنوان "تتائج اتفاق ترسيم الحدود البحرية اللبنانية"، وجرى عرض وجهات النظر حول اتفاق الترسيم. واعتبر بعض الخبراء أن هذا الاتفاق استثنائي وتاريخي، في حين رأى البعض الآخر أنه يمكن الحصول على اتفاق أفضل. وكان هناك شرح تقني بالتفصيل حول الاتفاق وموضوع الحدود والنقاط التي وُضعت وفريق التفاوض والوسيط الأميركي والنقاط الجيوسياسية التي سرّعت الاتفاق، وأبرز التحديات المحلية والتسهيلات التي جعلته يبصر النور. أما في الشق السياسي الداخلي، فتناول الموضوع التبعات المحلية وكيفية العمل والتطوير. وشدد المجتمعون على "وضع استراتيجية لقطاع النفط والغاز، اضافة الى المباشرة فورا بإصلاح مالية الدولة وأن نعي كيفية الاستفادة من هذه الثروة ليس فقط ماليا بل أيضا في الشق الاقتصادي، وتحديدا في الصناعات والبني التحتية في لبنان".

وشهدت الجلسة الثالثة بعنوان "قطاع الطاقة اللبناني: هل هناك خطوة مستقبلية للتنمية؟"، نقاشا كبيرا حول قطاع الكهرباء ورفع التعرفة والجباية والفوترة في مقابل تحوّل الطاقة في لبنان الى طاقات متجددة، وجرى البحث في ما اذا كانت الطاقات البديلة حلا مستداما للكهرباء في لبنان.

وأوصى المجتمعون "بتعزيز وتنفيذ اللامركزية والشراكة مع القطاع الخاص في قطاع الكهرباء وإشراك البلديات والقطاع الخاص في عملية الإنتاج"، مشددين على "ضرورة الندقيق وتحديد أرقام الدولة اللبنانية في موضوع الكهرباء لتسهيل عملية نتفيذ الخطط الموضوعة واستغلال الطاقة المتجددة للمساهمة بزيادة أمن الطاقة في لبنان".

أما اليوم الثاني، فتضمن جلستين. الأولى بعنوان "قطاع الطاقة في لبنان: أزمة طاقوية واقتصادية مزدوجة"، شدد فيها المشاركون على "أهمية الافادة من مصادر الطاقة المتجددة واعتماد نظام اللامركزية ووضع خطة وطنية متكاملة لقطاع الطاقة والبناء على قانون اله DRE لتقليل الخسائر الحالية". أما الجلسة الثانية بعنوان "شفافية عقود الطاقة: مراجعة النهج والتنفيذ"، فتحدث فيها المشاركون عن "أهمية رفع مستوى الشفافية أمام القطاعين العام والخاص، خصوصا أن الأخير ينافس على مسألة العقود العامة، اضافة إلى تعزيز الأجهزة الرقابية من أجل تعزيز الشفافية عبر الزامية العلنية والنشر وحق الوصول إلى المعلومات وحضّ الإدارات على نشر كل المعلومات"، مبرزين "أهمية العمل مع القضاء لاستكمال الورش الإصلاحية بالتعاون مع المشرّعين والمجتمع المدني".